

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مشروع قانون

تنظیمی رقم 14.22 بتغیر و تثیم

القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق

بالنظام الأساسي للقضاة

(كما وافق عليه مجلس المستشارين في 31 يناير 2023)

نسخة مطابقة للأصل النص

كما وافق عليه مجلس الاستشاريين

النَّهَايَةُ مِنْ سَيَارَةٍ

مشروع قانون تنظيمي رقم 14.22
بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 106.13
المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة

مادة فريدة

تغير و تتمم، على النحو التالي، أحكام المواد 6 و10 و23 و25 و33 و45 و51 و56 و55 و57 و73 و97 و99 و101 و104 و116 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.16.41 بتاريخ 14 من جمادى الآخرة 1437 (24 مارس 2016) :

«المادة 6.- يرتقب القضاة التالي :

.....»

«- الدرجة الاستثنائية :

«- الدرجة الممتازة :

«- خارج الدرجة.

(الباقي لاتغيير فيه).

«المادة 10.- يعفى من المباراة التالي ببيانهم :

..... سنوات :

«- المحامون سنوات :

«- موظفو هيئة كتابة الضبط سنوات :

«الموظفون الذين يسري عليهم النظام الأساسي لموظفي المجلس «الأعلى للسلطة القضائية» المنتسبون إلى درجة مرتبة في سلم الأجر (رقم 11 على الأقل، والذين قضوا مدة لا تقل عن عشر(10) «سنوات من الخدمة الفعلية في مجال الشؤون القانونية :

«- موظفو الإدارات في مجال الشؤون القانونية.»

«المادة 23.- يعين المجلس في الدرجة الاستثنائية على الأقل.»

«المادة 25.- يوضع تحت سلطة وإشراف ومراقبة الوكيل التسلسليين.»

«المادة 33.- يسجل في لائحة الأهلية للترقية :

.....»

«- إلى الدرجة الاستثنائية درجتهم على الأقل :

«- إلى الدرجة الممتازة، قضاة الدرجة الاستثنائية الذين يتوفرون «على أقدمية خمس (5) سنوات في درجتهم على الأقل.»

«المادة 45.- تطبقاً لأحكام نصوص خاصة.

«يتولى المجلس تحديد آجال لليت في مختلف أنواع القضايا، في «حالة عدم تحديدها بمقتضى نص قانوني.

«تعتبر الآجال التي يحددها المجلس مجرد آجال استرشادية لتطبيق «أحكام هذه المادة ولا يرتقب عليها أي أثر بالنسبة للدعوى.»

«المادة 51.- يتلقى الإدارة القضائية، يشرف عليه المجلس بتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعدل ورئيسة النيابة العامة.»

«المادة 55.- ينجز المسؤولون أداء القضاة.

«يحدد نموذج التالية :

» ؛

» ؛

«- القدرة على التدبير ؛

«- الالتزام بالأخلاقيات المهنية واحترام تقاليد القضاء وأعرافه ؛

«- رغبات القاضي المتوفرة.

«يعرض التقرير على القاضي للاطلاع عليه بعد إثبات تقييم «المؤول القضائي.

«ويمكنه أن يبدي ملاحظاته على التقييم في المكان المخصص لذلك «التقرير، كما يمكنه أن يوجه ملاحظاته للمجلس قبل فاتح مارس «الموالي للتقييم.

«يمكن للمؤول القضائي أن يعقب على ملاحظات القاضي.

«توجه نسخة ملف القاضي.

«يضع المجلس لغاية تنفيذ مقتضيات هذه المادة نموذجاً لملف «تقييم الأداء خاص بكل قاض، يضمنه المؤول القضائي ملاحظاته المرتبطة بعناصر التقييم في إياها.

«المادة 56- إذا لم يطلع القاضي على تقرير تقييم الأداء المتعلق به وفقاً لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 55 أعلاه، فإنه يحق له، طبقاً «لمسطرة يحددها لإنجاز التقرير.

«يمكن للقاضي إلى المجلس.

«يحصل المجلس، عند الاقتضاء، على المعطيات المفصلة المضمنة «في ملف تقييم الأداء الخاص بالقاضي، وكذلك على ملاحظات «المؤول القضائي.

«يت المجلس في التظلم المرفوع إليه من قبل القاضي بشأن تقرير «تقييم الأداء داخل أجل ثلاثة (30) يوماً ابتداء من تاريخ توصله «بالتظلم أو من تاريخ توصله بالمعطيات والملاحظات المشار إليها في «الفقرة السابقة، حسب الحالة، مع مراعاة الفترة الفاصلة بين دورات «المجلس.

«ويخبر القاضي تظلمه.

«المادة 73- يمكن للرؤساء الدوائر.

«كما يمكن، عند الاقتضاء.....، انتداب قاض من «محكمة النقض أو من دائرة استئنافية لسد خصاخص طاري بإحدى «المحاكم.

«كما يمكن للرئيس المنتدب، لأجل سد خصاخص طاري بإحدى «المحاكم، وبعد استشارة رئيس النيابة العامة، انتداب قاض من قضاة «النيابة العامة للقيام بمهام قضاة الحكم، أو قاضياً من قضاة الحكم «للقيام بمهام النيابة العامة بمحكمة النقض أو بإحدى المحاكم «الأخرى.

«يراعي الانتداب :

«(الباقي لا تغيير فيه).

«المادة 97- يمكن توقيف القاضي جسيما.

«وبعد خطأ جسيماً :

« ؛

«- خرق السر المهني وإفشاء سر المداولات، أو تسريب مقرر قضائي «قبل النطق به ؛

« ؛

«- ممارسة نشاط أو نقابة مهنية ؛

«- إخلال القاضي بواجب الاستقلال أو التجرد أو النزاهة «والاستقامة إذا تجلى في الاشتباه في الارتشاء أو استغلال النفوذ «أو الوساطة في ذلك، أو في كل تصرف خطير ينم عن جهل «أو إهمال فادح وغير مستساغ لواجبات القاضي المهنية، من « شأنه التأثير على استقلاله أو تجرده أو حياده ؛

«- إخلال القاضي بالأخلاقيات القضائية وصفات الشرف والوقار، «إذا تجلى في تصرف واضح ينم عن تهور ورعونة في السلوك من « شأنه الإساءة لحرمة القضاء أو يضر بصورته ».«

«المادة 99- تطبق على القضاة التالية :

« ؛

«- العزل.

«يمكن للمجلس أو للرئيس المنتدب، في حالة عدم المؤاخذة «أو حفظ القضية، حسب الحال، أن يوجه ملاحظات للقاضي وإثارة «انتباهه إلى الخطأ المهني متى كان بسيطاً. ولا يعتبر ذلك عقوبة تأديبية.

«كما يمكن للمجلس في الحالتين السابقتين وكذلك في حالة الإدانة، «أن يقرر إخضاع القاضي لتكون في موضوع يتعلق بالمادة موضوع «المخالفة، أو تكوننا حول أخلاقيات المهنة. تحدد مضامين هذا التكون «ومدته بمقرر للرئيس المنتدب للمجلس».

«المادة 101- يرد اعتبار القاضي الذي لم يرتكب إخلالاً جديداً «وكان أداؤه المهني وسلوكه جيداً بعد انصرام أجل ثلاث (3) سنوات تنفيذ العقوبة.

«يمحور الاعتبار بالنسبة للمستقبل الآثار المترتبة عن العقوبة «التأديبية من الدرجتين الأولى والثانية».

«المادة 104- تتم الإحالـة المدنية.

«تحدد حد السن

«المذكور، بعد موافقة القاضي، لمدة أقصاها سنتين قابلة للتجديد أربع (4) مرات.

«يمكن للمجلس وضع حد لهذا التمديد قبل انتهاء مدة».

«المادة 116- استثناء تقاعد القضاة في :

« ؛

« ؛

«يستمر التمديد.

«ويمكن للمجلس لمدة أقصاها سنتين قابلة للتجديد حين بلوغهم خمساً وسبعين (75) سنة، «وفقاً للمعايير القضائية».

**نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس المستشارين**